الصين: نتعهد بمزيد من الانفتاح للاستثمار الأجنبي

صندوق النقد: توترات التجارة قد تقلص نمو آسيا نصف نقطة مئوية

◆ وينترز: مخاوف تباطؤ نمو بكين والحرب التجارية تنحسر

قال مسؤول كبير بصندوق النقد الدولي أمس الثلاثاء إن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تثير قدرا هائلا من الضبابية الاقتصادية وربما تقلص النمو الاقتصادي لآسيا بمقدار نصف نقطة مئوية.

جاءت تصريحات تشانغ تاو، نائب المدير العام لصندوق النقد، خلال منتدى بواو للاقتصاد الآسيوي.

من جهته أكد رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ على تعهد بكين بمزيد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي خلال لقائه مع مسؤولين تنفيذيين بشركات عالمية وسعى لطمأنتهم على أن حقوق الشركات الأجنبية ستكون مصونة.

وأبلغ لي المسؤولين التنفيذيين على هامش منتدى تنمية الصين أن بلاده ملتزمة بتوفير بيئة عمل أكثر انفتاحا وشفافية للمستثمرين والشركات الأجنبية، بجانب ضمانات لحماية حقوق الملكية الفكرية وعدم نقل التقنيات جبرا.

وأفاد بيان نُشر على الموقع الإلكتروني للحكومة أن كبار المسؤولين التنفيذيين من دايملر وآي.بي.إم وبي.إم.دبليو وفايزر وريو تينتو التقوا مع لي في اليوم الختامي للمنتدى.

وأجاب رئيس الوزراء أيضا على تساؤلات عن العلاقات التجارية الأمريكية الصينية، لكن البيان لم يوضح مزيدا من التفاصيل.

تشانغ تاو

لي كه تشيانغ

بيل وينترز

وقال وزير الصناعة الصيني إن الحكومة ستقلص التدخل المباشر في القطاع الصناعي الضخم بالبلاد في مسعى لتهدئة المخاوف حيال سياستها الصناعية.

لكن الصين لم توقف خطة طويلة الأجل لتعزيز قوتها الصناعية في القطاعات ذات القيمة العالية.

وقال لي للمسؤولين التنفيذيين العالميين "تشجع الصين تطوير التقنيات والصناعات الجديدة لخلق مجال للابتكار والتطوير".

وقال لي إن الصين لن تسمح "بوأد" الابتكار.

وسعى رئيس الوزراء أيضا لطمأنة المسؤولين التنفيذيين بأن الصين ستكون قادرة على مقاومة الضغط على اقتصادها.

وقال إن الصين ستبقي على الاقتصاد في نمو داخل نطاق معقول.

وتستهدف الحكومة نموا اقتصاديا بين ستة و6.5 بالمئة هذا العام. وشهد 2018 نموا فاترا عند 6.6 بالمئة، هو الأدنى في 28 عاما.

من ناحيته قال بيل وينترز الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد إن المخاوف حيال تباطؤ نمو الصين وتأثير التوترات التجارية الصينية الأمريكية "تنحسر بعض الشيء".

وقال وينترز خلال مؤتمر كريدي سويس للاستثمار الآسيوي في هونج كونج يوم الثلاثاء "الصين اتخذت إجراءات متواضعة لإعادة تنشيط الاقتصاد".

وقال "نشعر بالرضا حيال الصين".

وتسببت الحرب التجارية الدائرة منذ ثمانية أشهر بين أكبر اقتصادين في العالم في زيادة التكاليف وعكرت صفو الأسواق المالية وقلصت صادرات الولايات المتحدة الزراعية وأربكت سلاسل إمداد المصانع.

«أرامكو» السعودية تبني نشاط غاز عالمياً لتقليص البصمة الكربونية

أمين الناصر

قال أمين الناصر الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية أمس الثلاثاء إن الشركة، أكبر منتج للنفط في العالم، ستبني نشاط غاز عالميا وتحول مزيدا من النفط الخام إلى كيماويات في مسعى لتقليص بصمتها الكربونية.

وبحسب نسخة من كلمته خلال مناسبة للقطاع في بكين، قال الناصر إن أرامكو تبني "جسرا للطاقة" بين المملكة والصين لتلبية الطلب المتزايد لمستهلكي الطاقة في آسيا فضلا عن الكيماويات والغاز الطبيعي المسال.

وقال "ينبغي أن نساعد الأطراف ذات الصلة بأعمالنا – بما في ذلك هنا في الصين وآسيا عموما– وندرك أن النفط والغاز سيظلان حيويين للطاقة عالميا لعقود مقبلة".

وتابع "يجب ان نطمئنهم إلى أنه في ظل استثماراتنا الخاصة طويلة الأمد بوسعهم ان يستمروا في الاعتماد على حزام الأمان الذي وفرناه لهم دائما".

وفي نوفمبر، قال الناصر إن استراتيجية أرامكو للتوسع في الغاز تحتاج استثمارات 150 مليار دولار على مدى العقد المقبل مع تخطيط الشركة لزيادة الإنتاج وأن تصبح مصدرا للغاز لاحقا.

وتواصل الشركة المملوكة للدولة برنامج التنقيب عن الغاز التقليدي وغير التقليدي وإنتاجه لتغذية الصناعات سريعة النمو وتحرير المزيد من الخام للتصدير أو لتحويله إلى كيماويات.

وقال الناصر إن البصمة الكربونية للسعودية بين الأقل على مستوى العالم وإن لديها أقل كثافة للغازات المسببة للاحتباس الحراري بين موردي الخام للصين.

وأرامكو مستثمر رئيسي في قطاع الطاقة في الصين. وفي فبراير وقعت اتفاقا مع مجموعة نورينكو الصينية للصناعات العسكرية لإقامة مجمع تكرير وبتروكيماويات بعشرة مليارات دولار وآخر لشراء حصة في تشجيانغ للبتروكيماويات.

وكانت السعودية أكبر مورد للخام للصين في فبراير حسبما أظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك في الصين لتستعيد الصدارة من روسيا بعد أن جاءت في المركز الثاني في يناير.

اعتبرت ان ذلك سيخلق بالطبع اضطرابات كبيرة للشركات

بروكسل: مستعدون لمواجهة احتمال «بريكست» بدون اتفاق

أعلنت المفوضية الأوروبية أنهاء استعداداتها في حال خروج بريطانيا من الاتحاد من دون اتفاق، وهو احتمال يبدو «مرجّحاً أكثر فأكثر» في 12 أبريل المقبل.

ويأتي هذا الإعلان في خضمّ أسبوع حاسم بالنسبة لرئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، بعد تحديد جدول زمني جديد لبريكست. وينصّ هذا الجدول على إرجاء موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الذي كان في الأصل في 29 مارس، إلى 12 أبريل.

وافادت المفوضية الأوروبية في بيان، «بما أنه من المحتمل أن تترك المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق في 12 أبريل، فإنها أكملت استعداداتها لبريكست بدون اتفاق».

وأضافت المفوضية «رغم أن سيناريو (الخروج) من دون اتفاق ليس مرغوباً فيه، إلا أن الاتحاد الأوروبي مستعد».

وذكّرت المفوضية بأنه في حالة بريكست من دون اتفاق، فإن المملكة المتحدة «ستصبح دولة أخرى» وبأنه لن يكون هناك فترة انتقالية، كما كان مقرراً في الاتفاق الذي توصلت إليه ماي مع الدول الأوروبية الـ27 لكن البرلمان البريطاني رفضه مرتين.

واعتبرت ان «ذلك سيخلق بالطبع اضطرابات كبيرة للمواطنين والشركات».

وحذّرت من أن «المواطنين البريطانيين لن يعودوا مواطني الاتحاد الأوروبي» و«سيخضعون لعمليات تفتيش إضافية عندما يعبرون حدود الاتحاد الأوروبي».

وأشارت إلى أن إعادة نقاط التفتيش الجمركية والصحية والتحقق من احترام معايير الاتحاد الأوروبي، «قد يؤدي إلى تأخير كبير على الحدود».

وبشأن موضوع الحدود الإيرلندية المثير للجدل، قال مسؤول أوروبي إن المفوضية «تعمل بشكل وثيق» مع دبلن لمحاولة إجراء عمليات التفتيش «بعيداً عن الحدود إذا كان ذلك ممكناً»، في حال الخروج من دون اتفاق.

وتهدف شبكة الأمان (باكستوب بالانكليزية) التي ينصّ عليها الاتفاق، إلى تجنّب إعادة فعلية للحدود بين مقاطعة إيرلندا التابعة للمملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي، من اجل عدم تقويض اتفاقات سلام 1998.

واعتبرت المفوضية أن التدابير التحضيرية المتخذة في حال الانفصال المفاجئ «لن تتمكن من تخفيف تداعيات غياب الاتفاق». وذكّرت بأن هذه التدابير متعلقة خصوصاً بالقطاعات الحساسة مثل صيد الأسماك والخدمات المالية والنقل الجوي.

وينصّ ترتيب المعاملة بالمثل بشأن التأشيرات، وهو قيد الاعتماد، على إمكانية سفر المواطنين البريطانيين من دون تأشيرة ضمن الاتحاد الأوروبي شرط أن تمنح لندن «نظامًا للمعاملة بالمثل وغير تمييزي» لمواطني الاتحاد.

ويمكن توجيه الأسئلة المتعلقة بالانفصال المفاجئ عبر خطّ ساخن إلى فريق متخصص في بريكست.

وناقشت ماي صباح الاثنين مع حكومتها استراتيجيتها بشأن بريكست، في مستهلّ أسبوع قد يشهد سيطرة البرلمان على عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، في مواجهة رئيسة وزراء في مأزق.

ووافق الاتحاد الأوروبي خلال قمة عُقدت في بروكسل الخميس والجمعة، على إرجاء موعد بريكست إلى 22 مايو في حال تمتّ الموافقة على الاتفاق وإلى 12 أبريل في حال رفض الاتفاق للمرة الثالثة.

تغطية المراكز والشراء قبل انقضاء التوزيعات يرفعان «نيكي»

المخاوف الاقتصادية تضغط على الأسهم الأميركية

انتعش المؤشر نيكي الياباني من أدنى مستوياته في خمسة أسابيع ليغلق على مكاسب قوية أمس الثلاثاء مع صعود الأسهم المرتبطة بالدورة الاقتصادية بفعل عمليات تغطية للمراكز المدينة عقب انخفاضها السابق جراء المخاوف من تباطؤ حاد للاقتصاد العالمي.

ومع قُرب نهاية السنة المالية في 31 مارس لمعظم الشركات اليابانية المدرجة، تدعمت السوق أيضا بمشتريات المستثمرين في الأسهم قبيل بدء تداولها دون الحق في توزيعات الأرباح.

وأغلق نيكي مرتفعا 2.15 بالمئة عند 21428.39 نقطة، بعد أن شهد المؤشر القياسي أكبر انخفاض له منذ أواخر ديسمبر.

وقال محللون إن تحاشي المخاطرة انحسر بعض الشيء بعد توقف تراجع الأسهم الأمريكية، لكن المخاوف من ركود أمريكي مستمرة.

وانتعشت أسهم المصدرين، حيث صعد باناسونيك 4.1 بالمئة وياسكاوا إلكتريك 2.4 بالمئة وأدفانتست كورب 1.9 بالمئة.

وتقدم سهم نينتندو 4.8 بالمئة بعد أن أفادت صحيفة وول ستريت جورنال أن الشركة تعتزم إطلاق نسختين جديدتين من جهاز الألعاب سويتش في وقت مبكر وربما خلال الصيف القادم، وذلك نقلا عن مصادر مطلعة.

وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 2.57 بالمئة إلى 1617.94 نقطة، مع صعود جميع قطاعاته الفرعية الثلاثة والثلاثين.

وختم المؤشر ستاندرد اند بورز 500 جلسة معاملات متقلبة على انخفاض طفيف مع استمرار بواعث القلق من تباطؤ في الاقتصاد العالمي في حين انخفضت أسهم أبل بعد أن كشفت الشركة عن خدمتها لبث المقاطع المصورة.

وارتفع المؤشر داو جونز الصناعي 14.51 نقطة بما يعادل 0.06 بالمئة ليصل إلى 25516.83 نقطة، ونزل ستاندرد آند بورز 2.35 نقطة أو 0.08 بالمئة إلى 2798.36 نقطة، وهبط المؤشر ناسداك المجمع 5.13 نقطة أو 0.07 بالمئة إلى 7637.54 نقطة.

زيادة الطلب العالمي على الطاقة بأسرع وتيرة في 2018

ذكرت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على الطاقة في 2018 زاد بأسرع وتيرة خلال العقد الحالي.

وقالت الوكالة ومقرها باريس في تقرير أصدرته أمس الثلاثاء إن الطلب زاد بنسبة 2.3% وجاء مدفوعا بـ «قوة الاقتصاد العالمي وقوة الطلب على وسائل التدفئة والتبريد في بعض المناطق».

وأضافت أنه نتيجة لذلك، ارتفعت الانبعاثات الكربونية ذات الصلة بالطاقة بنسبة 1.7% في العام. وجاء ثلث تلك الزيادة من استخدام الفحم في توليد الطاقة، خاصة من محطات الطاقة الأحدث في آسيا.

ويعتبر ثاني أكسيد الكربون مسؤولًا إلى حد كبير عن تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري.

وفي مؤتمر المناخ الذي عقدته الأمم المتحدة في باريس في عام 2016، وافقت حوالي 190 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، على هدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية حيث وضعت عدة دول أهدافا وطنية لخفض الانبعاثات.

ورغم ارتفاع الطلب على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في عام 2018 – حيث ارتفعت الطاقة الشمسية وحدها بنسبة 31% – لم يكن الإنتاج مرتفعا بما يكفي لتلبية الطلب المتزايد، حسب التقرير.

وزاد الطلب على الغاز الطبيعي، وخاصة من الصين والولايات المتحدة، بشكل أكبر من غيره، ليشكل 45% من الزيادة في استهلاك الطاقة في عام 2018.

وأشار التقرير أيضا إلى زيادة الطلب على الطاقة النووية بنسبة 3.3%، ليصل إلى مستويات ما قبل كارثة فوكوشيما في اليابان.

مخاوف الاقتصاد الأميركي تحفز مشتريات الذهب وتدفع الدولار للهبوط

ارتفع الذهب، مع إقبال المستثمرين على أصول الملاذ الآمن نتيجة مخاوف حيال ركود محتمل في الولايات المتحدة دفع الدولار إلى الهبوط وزاد من قتامة صورة النمو العالمي.

وبحسب «رويترز»، فإنه بحلول الساعة 12:59 بتوقيت جرينتش، كان سعر الذهب في المعاملات الفورية مرتفعا 0.5 في المائة عند 1319.01 دولار للأوقية (الأونصة)، وسجل المعدن الأصفر الأسبوع الماضي ثالث مكسب أسبوعي على التوالي وارتفع نحو 1 في المائة.

وزادت عقود الذهب الأمريكية الآجلة 0.5 في المائة إلى 1319 دولارا للأوقية.

وارتفع الذهب أكثر من 13 في المائة منذ أن لامس أقل مستوى في أكثر من عام ونصف العام في (أغسطس) الماضي مدفوعا بصفة أساسية بتبني مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) لهجة تميل إلى التيسير النقدي وقلق إزاء النمو العالمي.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، تراجع البلاديوم 0.3 في المائة إلى 1559.25 دولار للأوقية.

وزادت الفضة 0.8 في المائة إلى 15.53 دولار، كما ارتفع البلاتين 0.3 في المائة إلى 846.50 دولار للأوقية.

ويقبع الين قرب أعلى مستوى في ستة أسابيع مقابل الدولار أمس، في الوقت الذي تسببت فيه مخاوف بشأن ركود اقتصادي، غذاها أداء أدوات الخزانة الأمريكية، في التأثير سلبا على الطلب على الأصول ذات العوائد المرتفعة والمعتمدة على النمو ودفعت المستثمرين صوب الوجهات «الآمنة».

والاهتمام مركز حاليا على وضع النمو العالمي بعد أن تخلى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) عن زيادة أسعار الفائدة، وبيانات صينية ضعيفة، وخطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، ما سيؤثر سلبا في اقتصادي بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

وارتفع الين إلى 109.70 مقابل الدولار لكنه تراجع قليلا بعد ذلك.

واستقر اليورو مقابل الدولار عند 1.13080 دولار، متضررا من بيانات سلبية لمؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة صادرة يوم الجمعة الماضي.

وارتفعت العملة الموحدة إلى 1.14485 دولار الأسبوع الماضي بعد اجتماع المركزي الأمريكي وآمال أن اقتصاد منطقة اليورو بدأ في التحسن. وخسر الجنيه الاسترليني نحو 0.2 في المائة مقابل الدولار واليورو في بداية أسبوع قد يقرر مصير الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي من المتوقع فيه أن يسعى البرلمان إلى انتزاع السيطرة على العملية من رئيسة الوزراء.

النفط يصعد وسط استمرار تخفيضات المعروض لكن مخاوف الركود تكبحه

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، مدفوعة بتخفيضات المعروض التي تقودها أوبك والعقوبات الأمريكية على إيران وفنزويلا، لكن المخاوف من ركود محتمل حالت دون مزيد من المكاسب للأسواق.

وفي الساعة 0747 بتوقيت جرينتش، كانت العقود الآجلة لخام برنت عند 67.48 دولار للبرميل، مرتفعة 27 سنتا بما يعادل 0.4 بالمئة عن أحدث إغلاق لها.

وسجلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 59.35 دولار للبرميل، بزيادة 53 سنتا أو 0.9 بالمئة عن التسوية السابقة.

تستمد أسعار النفط دعما منذ بداية 2019 بفعل جهود منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها مثل روسيا، الذين تعهدوا بحجب نحو 1.2 مليون برميل يوميا من المعروض هذا العام لرفع الأسواق.

وقالت ترافيجورا لتجارة السلع الأولية إنها تتوقع أن يدور برنت بين 66 و67 دولارا للبرميل، أو أعلى قليلا، لبقية السنة.